



سلطة النقد الفلسطينية
PALESTINE MONETARY AUTHORITY

تعميم رقم (٩٣ / 2016)

إلى كافة مؤسسات الإقراض العاملة في فلسطين

التاريخ: الثلاثاء، 31 أيار، 2016

الموضوع: النسخة المحدثة من نظام التصنيف الائتماني للمقترضين (version IV)

في إطار سعي سلطة النقد المستمر لتطوير أدوات خفض المخاطر الائتمانية حفاظاً على جودة محفظة التسهيلات المصرفية، وعطفاً على تعميمنا رقم (2013/155) بتاريخ 2013/12/4 المتعلق بتطوير النسخة الثالثة من نظام التصنيف الائتماني، قامت سلطة النقد بتطوير النسخة المعمول بها حالياً بعد إجراء مراجعة شاملة لجميع المتغيرات ذات العلاقة المحددة لدرجات المخاطر لتتواءم مع متطلبات البيئة المصرفية الفلسطينية والتحديثات التي تمت على نظام معلومات الائتمان بنسخته الثالثة والرابعة، آخذين بعين الاعتبار مقترحات المصارف ومؤسسات الإقراض ذات العلاقة بالمقترضين وكفلائهم، حيث تجدون ادناه أهم التعديلات الرئيسة التي تمت على النسخة الرابعة المطورة من النظام (version IV):

أولاً: التعديلات التي تمت على المتغيرات

تستند النسخة المطورة من نظام التصنيف الائتماني على فصل بطاقة التصنيف الائتماني المتعلقة بالأفراد عن بطاقة التصنيف الائتماني المتعلقة بالشركات والمؤسسات الـ (Score Card)، بحيث تأخذ بعين الاعتبار اختلاف طبيعة وشروط التسهيلات الممنوحة للأفراد عنها للشركات، حيث تم تطوير النسخة وفقاً للإجراءات التالية:

1. بهدف منح المقترضين الملتزمين بالسداد فرصة التوسع بالحصول على تسهيلات جديدة، تم خفض الأوزان الترجيحية لمخاطر التسهيلات المسددة في حالة الإلتزام بشروط التعاقد.
2. بهدف تشجيع سياسة التسوق الـ (Credit Shopping) للحصول على أفضل شروط واسعار للاقتراض، تم تعديل المتغير المتعلق بتقييم عدد المؤسسات المستعانة عن العميل حيث تم إلغاء المخاطر المرتبطة بعدد الاستعلامات المنفذة عن الشركات مع تعديل عدد الاستعلامات للمتغير الخاص بالأفراد.
3. يعتبر عمر المقترض الفرد من المحددات الهامة لتحديد المخاطر الائتمانية، وعليه، تم إضافة متغير خاص بعمر المقترضين الأفراد فقط، بحيث يعتبر العميل حديث الخبرة في الاقتراض من عمر 25 سنة فأقل هو عميل ذو مخاطر إئتمانية أعلى من المقترضين ضمن الفئات العمرية الأكبر.



سلطة النقد الفلسطينية
PALESTINE MONETARY AUTHORITY

4. استناداً لتوصيات لجنة بازل بخصوص تصنيف العملاء المتعثرين تم التمييز بين العملاء المتأخرين بالسداد (من يوم حتى 89 يوم) وما بين العملاء الذين دخلوا مراحل التعثر (90 يوم فأكثر) وإعادة توزيع المخاطر المرتبطة بالمقترضين.

5. التزاماً بسياسة سلطة النقد الهادفة الى تشجيع المقترضين لتصويب أوضاعهم الائتمانية تم اجراء التالي:

- تخصيص درجات تقييم إيجابية للعملاء الذين عاودوا الانتظام بالسداد يتم عكسها على احتمالية التعثر بحيث تنخفض درجة المخاطر بنسبة محددة لصالح المقترض وبما لا يتعارض مع آلية عمل النظام التي تستند الى تقييم السلوك الائتماني التاريخي للمقترض.
 - تعديل تصنيف المقترضين المتعثرين وذلك بأن يتم الأخذ بعين الاعتبار نسبة التسهيل المتعثر الى اجمالي قيمة التسهيلات القائمة خاصة في حال معاودة انتظام المقترض بالسداد بعد التعثر.
 - اعتبار عدد مرات التعثر مقارنة مع عدد التسهيلات الممنوحة للمقترض بحيث يتم تخصيص درجات مخاطر أقل كلما إنخفض عدد مرات التعثر مقارنة بعدد التسهيلات الممنوحة للمقترض والعكس صحيح.
 - عند احتساب المتغير المتعلق بالأقساط المستحقة غير المسددة، تم استثناء وجود أقساط مستحقة غير مسددة في البيانات التاريخية للمقترض كون المقترض قام بتسديدها، حيث يتم احتساب المخاطر عليها في المتغيرات المتعلقة بتقييم التعثر.
6. بهدف تخفيف العبء المترتب على الكفيل الناتج عن تخصيص درجات مخاطر عالية للكفيل في حالة تعثر المقترض تم الحفاظ على تقييم الكفيل بشكل سلبي في حالة التسهيلات القائمة واستثناءه منها في حالة سداد التسهيلات.
7. نظراً لخصوصية المجتمع الفلسطيني وإعتماد غالبية فئاته على الرواتب المحولة شهرياً للمصارف والتي قد يحدث تأخر في صرف الرواتب لعدة أيام، لم يتم التعديل على المتغير الخاص بإحتساب مخاطر التأخر بسداد الأقساط لموظفي القطاع العام حيث لا يتم تخصيص درجات مخاطر لهم في حال التأخر لمدة لا تزيد عن 30 يوم، والإكتفاء بإضافة تفسير خاص يدل على ان المقترض هو موظف قطاع عام، وذلك لإرشاد مستخدم التقرير الائتماني بصفة المقترض انه موظف قطاع عام.
8. تعديل المتغير الخاص بقياس نسبة الالتزام الائتماني للشركات إلى رأس المال المصرح عنه، بحيث تم اعتبار تجاوز مديونية الشركة الـ (Leverage Ratio) لـ 5 أضعاف إجمالي رأس



سلطة النقد الفلسطينية
PALESTINE MONETARY AUTHORITY

المال مؤشر على ارتفاع المخاطر الائتمانية للشركات وارتفاع احتمالية التعثر باعتباره مؤشر لقياس مخاطر الشركات ومدى التعرض للمخاطر الائتمانية.

9. بهدف تعزيز استخدام البطاقات البلاستيكية كبديل عن استخدام العملات النقدية، لما لها من مزايا أمنية في التعامل وسهولة استخدامها وقبولها دولياً من كافة المؤسسات المالية والخدمات، تم تعديل المتغير الخاص بتقييم نسبة الإستهلال الى قيمة السقف الممنوح، بحيث يتم منح العملاء الملتزمين نقاط إيجابية على استخدام البطاقات البلاستيكية على أن يبدأ تقييم العميل بشكل سلبي في حال التأخر او التعثر في السداد عند تجاوز نسبة الإستهلال 10% من قيمة السقف الممنوح.

10. بهدف معالجة المخاطر الناجمة عن ظاهرة الإفراط في الاستدانة الـ (Over Indebtedness) للأفراد في المجتمع الفلسطيني وظاهرة كفالة قروض أشخاص آخرين (Personal Guarantees) لموظفي القطاعين العام والخاص، ومعالجة التوسع بالقروض الاستهلاكية الممنوحة بكفالات شخصية (سيارات، قروض تعليمية، شخصية.....)، تم التعديل على الأوزان الترجيحية للمخاطر بحيث يتم تقييم العميل بشكل سلبي في حالة كفالاته لتسهيلات استهلاكية مع خفض درجة المخاطر في حالة كفالة القروض الاستثمارية مثل كفالة منشآت صغيرة ومتوسطة، كفالة شركات وكفالة القروض الاسكانية والعقارية.

11. نظراً لخصوصية المجتمع الفلسطيني وقيام العديد من الشركات على كفالة الشركات التابعة وتقديم الكفالة الإعتبارية لأعضاء مجلس إدارتها، ونظراً لكون تعدد الكفالات المقدمة من الشركات تعبر في معظم الأحيان عن الملاءة المالية للشركة، فقد تم تعديل المتغير الخاص بكفالة الشركات لتسهيلات أخرى بحيث يتم تقييم الشركات الكافلة لتسهيلات منتظمة بشكل ايجابي، على أن يبدأ تقييم الشركة بشكل سلبي بمجرد تعثر أحد التسهيلات المكفولة من قبل الشركة.

12. اجراء تعديل آلية إحتساب درجات المخاطر المتعلقة بقيمة الأقساط المستحقة غير المسددة بحيث يتم التمييز بين الأقساط المستحقة غير المسددة وبين المبالغ الصغيرة المتمثلة بترصيد رسوم وعمولات في حساب العميل كأقساط مستحقة.

13. إعادة توزيع درجات المخاطر المرتبطة بتصنيف العملاء على نظام الشيكات المعادة لتعكس سبب تحول العميل من تصنيف الى آخر (انهاء عقوبة، اجراء تسوية رضائية)، بحيث ينعكس ذلك على المتغير المتعلق بتصنيف العملاء على نظام الشيكات المعادة وتحديد الاوزان الترجيحية لتصنيفات العملاء على نظام الشيكات المعادة .



سلطة النقد الفلسطينية
PALESTINE MONETARY AUTHORITY

14. مراجعة الأوزان الترجيحية للمخاطر الموزعة حسب نوع الضمانة بحيث يتم إعادة النظر في إمكانية تصنيف ضمانة الراتب لموظفي القطاع العام والقطاع الخاص على اعتبارها ضمانة متوسطة المخاطر بدلاً من إحتسابها ضمانة مرتفعة المخاطر لجميع فئات المقترضين.

ثانياً: تعديل جدول درجات المخاطر

بناءً على نتائج تحليل عينة الدراسة من محفظة تسهيلات المصارف ومؤسسات الإقراض، تم تعديل جدول درجات المخاطر والاوزان الترجيحية للمخاطر لتتواءم مع التعديلات الجديدة والتي كان اهمها فصل بطاقة التصنيف الائتماني المتعلقة بالأفراد عن بطاقة التصنيف الائتماني المتعلقة بالشركات وبما يعكس التعديلات على درجات المخاطر للمتغيرات ذات العلاقة والتي تتوافق مع محفظة التسهيلات الكلية، لتصبح وفقاً للتالي:

الأفراد:

درجة المخاطرة	احتمالية التعثر
A	احتمالية التعثر خلال الـ 12 شهر الاخيرة بين 0% و 4.08%
B	احتمالية التعثر خلال الـ 12 شهر الاخيرة بين 4.09% و 8.37%
C	احتمالية التعثر خلال الـ 12 شهر الاخيرة بين 8.38% و 19.99%
D	احتمالية التعثر خلال الـ 12 شهر الاخيرة بين 20.00% و 61.07%
E	احتمالية التعثر خلال الـ 12 شهر الاخيرة بين 61.08% و 100.00%

الشركات:

درجة المخاطرة	احتمالية التعثر
A	احتمالية التعثر خلال الـ 12 شهر الاخيرة بين 0% و 4.08%
B	احتمالية التعثر خلال الـ 12 شهر الاخيرة بين 4.09% و 7.61%
C	احتمالية التعثر خلال الـ 12 شهر الاخيرة بين 7.62% و 18.38%
D	احتمالية التعثر خلال الـ 12 شهر الاخيرة بين 18.39% و 61.07%
E	احتمالية التعثر خلال الـ 12 شهر الاخيرة بين 61.08% و 100.00%



سلطة النقد الفلسطينية
PALESTINE MONETARY AUTHORITY

ثالثاً: تعديل تفسيرات التقييم

نظراً لكون "تفسير التقييم" دلالة على المتغيرات التي تساعد المؤسسة على اتخاذ القرار الائتماني فقد تم تعديل تفسيرات التقييم لتتواءم مع التعديلات التي تمت على المتغيرات كان اهمها:

1. الفصل بين تفسيرات التقييم المتعلقة بالأفراد عنها للشركات للتواءم مع عملية الفصل بين بطاقتي التصنيف الائتماني المتعلقة بالأفراد عنها للشركات وذلك بإضافة الرمز (I) لتفسيرات التقييم المتعلقة بالأفراد والرمز (C) لتفسيرات التقييم المتعلقة بالشركات آخذة بعين الاعتبار الاختلاف في طبيعة وطريقة احتساب المتغيرات للأفراد والشركات.

2. التأكيد على الهدف من تفسير التقييم باعتباره مؤشر لملاحظة وجود سلوك إئتماني يحتاج للمراقبة، حيث تستمر هذه النسخة في الإفصاح عن خمسة تفسيرات لتقييم المقترض والكفيل كحد أقصى مع عدم ظهور أي تفسير لتقييم المقترضين منخفضي المخاطر (العملاء الجيدون المصنفون درجة A) أو العملاء الذين لا يوجد لهم بيانات.

3. بهدف التمييز بين العملاء المتأخرين بالسداد/ المتعثرين في التسهيلات القائمة والعملاء المتأخرين بالسداد/ المتعثرين في التسهيلات المسددة تم تعديل تفسيرات التقييم المتعلقة بالتعثر بحيث ترشد مستخدم التقرير الائتماني الى العمر الزمني للتعثر.

بناءً على ما تقدم، يطلب من كافة إدارات المؤسسات التعميم على مستخدمي نظام معلومات الإئتمان بما جاء في مضمون هذا التعميم، علماً بأنه سيتم مباشرة العمل بالنسخة المحدثة لنظام التصنيف الائتماني اعتباراً من تاريخ 2016/06/05.

دائرة إنضباط السوق
سلطة النقد الفلسطينية